

## متنفذون يحاولون الترويج لعقاراتهم على حساب المواطن

كتب إبراهيم العنقبلي:

تحدث «الشاهد» من قيام العديد من المتنفذين في قطاع العقار بالترويج بان أسعار الأراضي السكنية سترتفع والايجازات في طريقها للارتفاع مرة أخرى مبررين هذا بتأخر توزيع الوحدات السكنية على المواطنين وان صندوق الرعاية السكنية يخلو من وحدات ومخططات أو مشاريع مستقبلية متوهمين ان كل هذه الضجة الاعلامية سوف تؤثر على مسار السوق وتحدد اتجاهاته ولأنهم واهم بان السوق يتحدد بأمرهم وليس بالعرض والطلب

مشكين في قدرة صندوق الرعاية السكنية علما بان الصندوق لديه خطط طويلة الأمد للقضاء على قوائم الانتظار وفي ظل وجود وزراء متحمسين لحل القضية وتوجه الدولة بقياداتها لحل مشاكل المواطنين فلكم لا يغير من الامر شيئاً سوى ان تجنوا اموالا وتحققوا ارباحا وهمية كما تعودتم في الماضي القريب مع زيادة أسعار الكهرباء والماء في الكويت مطلع أغسطس المقبل، يبدأ ملاك العقارات الاستثمارية التي يظنها الوافدون بتغيير عقود الإيجار، حسب التسعيرة الجديدة، والتي من المرتقب ان ترتفع بنسبة 12.5 %،

حسب دراسة لاتحاد العقاريين، وتظهر الدراسة ان إيجارات الشقق السكنية المكونة من غرفة وصالة سترزيد إلى 900 دولار شهريا هذا العام، فيما سترزيد الشقق المكونة من غرفتين وصالة من 1300 دولار شهريا إلى 1465 دولارا بعد إضافة الزيادة المقررة في أسعار الكهرباء والماء. وفي نفس الاتجاه، التعرفه الخاصة إن السوق العقاري بالكويك مازال يعاني من زيادة العرض وقللة الطلب، ما تسبب في ركود واسع للعقارات منذ نهاية العام الماضي، وبالتالي دفع مالك العقارات إلى عمل عروض وتخفيضات للمرة الأولى بهدف جذب المستاجرين،

## 90 مليار دولار تكلفة الحرب على «داعش»

أعلنت وزارة التخطيط العراقية تقريرا حول حجم التكلفة الإجمالية الناجمة عن الحرب ضد «داعش» الإرهابي، وقدرت بنحو 90 مليار دولار. في وقت تراهن الحكومة على مؤتمر المانحين المزمع عقده في الكويت بعد أيام.

وقال وكيل الوزارة مهدي العلق في بيان، إن الدراسات الميدانية التي أنجزتها الوزارة بالتعاون مع عدد من الجهات المساندة، قدرت الخسائر التي تكبدها العراق نتيجة الحرب ضد «داعش» بين 80 مليار دولار إلى 90 مليارات، موضعا أن «47 مليار دولار من الأضرار مرتبط بالبنية التحتية والمنشآت الاقتصادية، فيما تتعلق بقية المبالغ بقطاعات أخرى أبرزها السكن». وأعلنت النائب عن محافظة نينوى نورة الجباري في تصريح إلى «الحياة»، أن «أكثر من 250 منظمة وشركة عربية وأجنبية وممثلين عن أكثر من 65 دولة، يشاركون في مؤتمر إعادة أعمار العراق المزمع عقده في الكويت من «فبراير» الحالي حتى 14 منه».

واعتبرت أن «المؤتمر هو المخرج الوحيد للعراق من أزمة تأمين تكاليف إعادة الأعمار الكبيرة»، مشيرة إلى أن «اللقاءات التي عقدها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في دافوس أخيرا لدعوة الشركات العالمية والدول إلى المساهمة في إعمار العراق، كانت إيجابية».

وشدد العلق على أن العراق «يبني اليوم أمالا كبيرة للحصول على دعم مالي عبر هذا المؤتمر»، لافتا إلى أن «تقرير الوزارة سيرعرض أمام المانحين في شكل مفصل وعبر تقارير ميدانية وضعت بالتنسيق مع البنك الدولي». وذكر أن «التقارير ستشخص الأضرار لكل منطقة وقطاع على حدة، بما فيها النفط والكهرباء

### عن طريق إصلاح نظام الدعم

## الجزائر تتطلع للتخلص من عجز الموازنة خلال السنوات المقبلة

قال وزير المالية الجزائري عبد الرحمن راوية إن حكومة بلاده تتطلع لإجراء إصلاحات في نظام الدعم مع سعيها للتخلص من عجز الموازنة خلال ثلاث إلى أربع سنوات.

وأبلغ راوية الصحفيين على هامش اجتماع لوزراء المالية العرب ومسؤولين من صندوق النقد الدولي لمناقشة الإصلاحات المالية في المنطقة بأن الحكومة قد تتخض دعم البنزين في عام 2019 ودعم السلع الأخرى في عام 2020.

وامتنع عن تحديد أوجه الدعم التي قد تخضع للخفض في عام 2020 مكتفيا بالقول بأن نظام الدعم الحالي أبقى أسعار عدد كبير من السلع والخدمات منخفضة بداية من الكهرباء ومرورا بالخبز وزيت الطهي.

وأكد راوية أن خفض الدعم سيتم في سياق إصلاحات تهدف إلى جعل النظام أكثر كفاءة وأن يعطي المزيد من الدعم لأصحاب الدخل المنخفض من الجزائريين.

وتعتمد الجزائر بشدة على إيرادات النفط والغاز وتلقت أوضاعها المالية دعما من تعافي أسعار النفط العالمية في الأشهر الماضية بالإضافة إلى خفض الإنفاق الحكومي. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن الجزائر سجلت عجزا ماليا بلغ 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي مقارنة مع 13.5 بالمئة في عام 2016. وقال راوية إن الحكومة لا تتوقع الحاجة لاقتراض أموال هذا العام على الرغم من أنه لا يمكن استبعاد الاقتراض العام المقبل.



• عبد الرحمن راوية

## محكمة أميركية تلغي حكماً بشأن البنك العربي

إطلاق تنفيذ اتفاق تسوية توصل إليه البنك مع أصحاب الدعاوى، وهو اتفاق كان من المنتظر أن يدخل حيز التنفيذ، إذا اعتبر القرار الصادر عن هيئة المحلفين في بروكلين لاغيا. وحذر مسؤولون أميركيون كبار في وزارة الخزانة الأميركية من تداعيات ما وصفوه بـ

الغت محكمة استئناف أميركية، قرارا أصدرته هيئة محلفين في سبتمبر 2014 بأن البنك العربي ومقره الأردن مسؤول عن تسهيل هجمات نفذها مسلحون على صلة بحركة حماس من خلال تحويلات مالية.

وتذكرت المحكمة ومقرها مانهاتن أن قرارها

### فيتنام حققت أعلى الثروات خلال العقد الماضي بنسبة 210 %

## 215 تريليون دولار إجمالي الثروات الخاصة في العالم

### • 2252 شخصا تتعدى ثرواتهم المليار دولار حول العالم

### • فنزويلا خسرت 48 % من ثروتها على مدى العقد الماضي

إلا أنها تمكنت من تحقيق زيادة في ثروتها بنسبة 195% على مدار العقد الماضي حيث يعود ذلك إلى سياساتها الضريبية الجديدة وشواطئها الجميلة. إلا انه غابت عن هذه القائمة دولتان من الاقتصادات المتقدمة هما نيوزيلندا وأستراليا. وحققت الدولتان نموا في الثروة بلغ 90% و83% على التوالي.

وبخصوص الدول التي فقدت ثرواتها خلال العقد الماضي فقد أثرت الأزمة الاقتصادية في فنزويلا على ثروتها بدرجة كبيرة، فبعد أن كانت أغنى دولة في أمريكا الجنوبية، وخسرت فنزويلا 48% من ثروتها على مدى العقد الماضي، وأصبحت في المركز الأول في هذه القائمة. ومعظم البلدان التي انخفضت ثرواتها خلال العقد الماضي هي

خلال العقد الماضي وتصدرت فيتنام قائمة الدول التي حققت أعلى الثروات خلال العقد الماضي من 2007 إلى 2017، إذ شهدت زيادة في ثروتها بنسبة 210%، وفقا لتقرير نشره «فيجوال كابيتاليسيت».

ومن المتوقع أن تشهد فيتنام زيادة في ثروتها بنسبة 200% خلال العشر سنوات المقبلة. ويعود ذلك إلى النمو الكبير في قطاعات مثل الرعاية الصحية والصناعات التحويلية والخدمات المالية.

وفي المركز الثاني جاءت الصين، التي لا تزال تشهد نمواً في حجم ثروتها رغم هجرة الآلاف من مواطنيها الإثرياء إلى دول مثل كندا وأستراليا. ورغم صغر حجم دولة موريشيوس،

تقدر الثروات الخاصة في العالم الآن بـ 215 تريليون دولار، بما يمثل زيادة قدرها 162% خلال عام 2017، وذلك وفقا لأحدث التقارير لشركة أبحاث السوق «نيو وورلد ويلث».

ويشمل هذا الرقم الثروات المملوكة للسكان، بالإضافة إلى 15.2 مليون شخص ممن تتجاوز ثرواتهم المليون دولار، و584 ألف شخص ممن تتعدى ثرواتهم الـ 10 ملايين دولار، إضافة إلى 2252 مليارديرا ممن تتعدى ثرواتهم المليار دولار. وهناك عدة عوامل تؤثر على الثروة العالمية وتؤدي إلى تحولها من بينها أداء الأسواق والاتجاهات الديموغرافية وتغيير أثرياء العالم لأماكن عيشهم. وهناك أكثر 10 دول زادت ثرواتها

## الإمارات: لن تتم زيادة

### «القيمة المضافة» قبل 5 سنوات

ذكر وزير المالية الإماراتي، ونائب حاكم دبي حمدان بن راشد آل مكتوم، أنه لن تتم مناقشة زيادة ضريبة القيمة المضافة خلال الفترة الحالية.

وقال إن مرحلة تطبيق ضريبة القيمة المضافة لا تزال في بدايتها، ولا ينظر على المدى القريب أو المتوسط في مناقشة زيادة قيمتها، قبل أن تكتمل التجربة بشكل كلي.

وأضاف الوزير، أنه لن تكون أي زيادة في ضريبة القيمة المضافة قبل أن تمر فترة لا تقل عن 5 سنوات على التطبيق، وذلك بهدف تقييم تأثيرات التجربة.

وكانت الإمارات قد طبقت ضريبة القيمة المضافة فعليا في 1 يناير 2018، من خلال فرض نسبة 5% على توريد جميع السلع والخدمات.

## مصر تبحث مع اليابان تعزيز

### التعاون في مجال البترول

تتمية قناة السويس بالتعاون بين الشركة المصرية القابضة للبترول وكيمواويات وهيئة البترول وشركة «تويوتا تسوشو» اليابانية المتخصصة عالميا في إقامة مثل تلك المشروعات وأشار الوزير، إلى قرب انتهاء دراسة الجدوى التفصيلية للمجمع لإسراع بوضعه على خريطة الإنتاج، حيث سيتم تخصيص جانب من إنتاج المجمع لتغطية احتياجات السوق المحلي وتصدير الباقي للأسواق العالمية.

وأشار الوزير، إلى قرب انتهاء دراسة الجدوى التفصيلية للمجمع لإسراع بوضعه على خريطة الإنتاج، حيث سيتم تخصيص جانب من إنتاج المجمع لتغطية احتياجات السوق المحلي وتصدير الباقي للأسواق العالمية. من جانبه، أكد «أوجوشي» أن العلاقات مع مصر تتسم بالمتانة وتحكم علاقاتهما رؤية سياسية واضحة وتقدير متبادل لدور البلدين الفعال، مشيرا إلى أن بلاده حريصة على التعاون مع مصر في كافة المجالات ونقل التجربة اليابانية إلى مصر خاصة في المجالات التكنولوجية. وأضاف، أنه وجه الدعوة للمهندس طارق الملا وزير البترول لحضور مؤتمر التعاون الأفريقي الياباني المقرر انعقاده شهر مايو المقبل.

«الذهب والفضة». ولتوضيح طبيعة ما حدث ستضرب المثال التالي. لكن قبل البدء، ومن أجل بناء نموذج بسيط، سنفترض الافتراضات التالية: أولا، نسبة السعر العالمي للفضة مقابل الذهب يساوي 15.2 إلى 1، أي أن 15.12 غراما من الفضة يمكنها شراء واحد جرام من الذهب «والعكس بالعكس».

النظام النقدي في البلد الذي سنقوم بتخليه، هو نظام ثنائي المعدن يمكن خلاله تداول الذهب والفضة على حد سواء، كما يتم اعتماد نظام «العملة الحرة» بمعنى أنه بإمكان الجمهور جلب الذهب والفضة إلى صلحة سل العملة من أجل سكبها لتصبح نقودا.

هذا البلد يعينه لا يمتلك تأثيرا كبيرا على السعر العالمي للذهب أو الفضة، وبالتالي لا يؤثر على النسبة بين سعريهما. ولكن إذا قررت حكومة هذا البلد تثبيت سعر الفضة إلى الذهب عند 15 إلى 1، وبالتالي أصبح السعر العالمي للذهب أعلى بالنسبة للجمهور، مقارنة مع السعر الذي تعرضه صلحة سك العملة.

وبالعكس، أصبح سعر الفضة المحلي أعلى مقارنة مع سعرها العالمي.

## قانون «جريشام»... كيف تطرد العملة السيئة

### نظيرتها الجيدة من السوق؟

ما سيحدث، هو أن هذه السياسة ستؤدي إلى خروج الذهب بشكل تدريجي من دائرة التداول، وذلك لأنه سيتم اكتشافه أو تصديره إلى الخارج من قبل مواطني البلاد، الذين سيحاولون الاستفادة من الفارق السعر، بينما ستغرق الفضة النظام النقدي، وذلك لأن المضاربين الأجانب والمواطنين على حد سواء يستفيدون من المبالغة في قيمتها. وفي هذا المجال البسيط، كانت قيمة الفضة مبالغا فيها، بينما كان الذهب مقيما بأقل من قيمته، وبالتالي، يمكن الإشارة إلى الفضة على أنها «المال الرديء» والذهب هو «المال الجيد».

وهذا النظام النقدي لن يستعيد توازنه إلا إذا تم رفع سعر الذهب في السوق المحلي ليمثل السعر العالمي البالغ 15.12 غرام فضة مقابل كل غرام من الذهب. وهناك نقطة مهمة أخرى، وهي أن المبالغة في سعر الفضة تسببت في تحويل النظام النقدي في البلاد - الذي من المفترض أنه ثنائي العملة - إلى نظام يعتمد «معياري الفضة»، بحكم الأمر الواقع.

وهذا يقودنا إلى نقطة أخرى، وهي

## قانون «جريشام»...

### كيف تطرد العملة السيئة

أن قانون «جريشام» تقل أهميته في إطار نظام النقود الورقية، لأنها على عكس النقود المعدنية، لا يمكن إذابتها وتصديرها للخارج أو بيعها قانون «جريشام» بشكل ما في ظل النظم النقدية الحديثة. وفي مجتمعنا الحالي، المعلومات هي العملة التي تتداولها بشكل يومي، وشبكة الإنترنت هي السوق الحالية للتبادل. وإذا حاولنا هنا تطبيق قانون «جريشام»، سيتوجب علينا إجابة السؤال التالي: هل المعلومات السيئة تطرد العملات الجيدة؟ وفي مؤتمر عقد في البيت الأبيض عام 1979 حول علم المكتبات والمعلومات، أشار المؤرخ الأمريكي «دانيل جاي بورستين» إلى الآثار المترتبة على تكنولوجيا القرن العشرين (الإذاعة والتلفزيون) التي تنتج المعلومات بكثرة وبشكل سريع. وعلق «بورستين» على هذه التكنولوجيا الناشئة قائلاً «في إصدارنا الساخر في القرن العشرين من قانون جريشام، تميل المعلومات السريعة إلى دفع المعرفة خارج دائرة اهتمام الجمهور».

وكانت «لأغار»، قد أكدت أن سياسة دعم الطاقة بالدول العربية في ظل التكلفة المرتفعة، والتي تصل لم متوسط 4.5% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط، و نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط، رغم

## لاغارد: الإنفاق في الدول العربية يفوق مستوى الاقتصادات الصاعدة

وأشارت «لأجار»، إلى أن سياسة الإنفاق على وجه التحديد تساهم بدور حيوي في دعم وتعزيز النمو المستدام والاقتصادي الذي تشهده المنطقة العربية. وأوضحت، أن الاستثمارات العامة من أولويات النمو المستدام والاقتصادي، منوهة إلى أن هناك مجالات أخرى تشكل أولوية أيضا، كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية يكون فيها الإنفاق منخفضا. في الوقت الذي ترتفع فاتورة الإنفاق في مجالات أخرى كدعم الطاقة وأجور القطاع العام.

وكانت «لأغار»، قد أكدت أن سياسة دعم الطاقة بالدول العربية في ظل التكلفة المرتفعة، والتي تصل لم متوسط 4.5% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط، و نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط، رغم

أكدت مديرة صندوق النقد الدولي «كرستين لاغارد» أن مستوى الإنفاق في بعض الدول العربية يفوق بكثير المتوسط المسجل في اقتصاديات الدول الصاعدة.

وتذكرت لاغارد، في اللمنتدي المالي العربي الثالث، أن مستوى الإنفاق في الدول العربية يبلغ أعلى بكثير من المتوسط السائد في الاقتصادات الصاعدة، ويقرب من 55% من إجمالي الناتج المحلي في بعض بلدان المنطقة، وفقا لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأكدت لاغارد أنه في حال لم تكن سياسة المالية العامة على مسار مستدام، فسيصبح تصاعد الدينونية عبئا على كاهل الشباب، ولن يتاح حين كاف لتمويل الإنفاق اللازم للنمو الاحتوائي.

أضافت لاغارد، أنه لا يوجد مبرر لها. وقالت، إنها تتفهم كون الوظائف الحكومية «صمام أمان اجتماعي» كبير، لكن حين يكون القطاع العام هو الجهة التي تؤمن تكاليفه من كل خمس وظائف، فبذلك يكون القطاع العام يتحمل وظيفة هائلة تؤثر على استدامة المالية العامة، والقدرة على إقامة قطاع خاص ديناميكي، وتحقيق الحكمة الرشيدة.

وأشارت إلى أن التحديات لا تقتصر على الشرق الأوسط، فقد كان إصلاح فاتورة أجور القطاع العام «الكبيرة أو المتنامية»، بسرعة ضرورة واجهت كثير من بلدان العالم، حيث كان التصميم الدقيق للإصلاحات متاح لبلدان مثل «أيرلندا» تخفيض هذه الفاتورة بنسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي.